

ما وافق فيه الدماميني ابن مالك في تعليق الفرائد
(دراسة نحوية صرفية)

أ/ محمد مدحت محمد سيد

باحث ماجستير بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب- جامعة المنصورة

ما وافق فيه الدماميني ابن مالك في تعليق الفرائد

(دراسة نحوية صرفية)

أ/ محمد مدحت محمد سيد

باحث ماجستير بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب - جامعة المنصورة

ملخص

يتناول هذا البحث ما وافق فيه الدماميني ابن مالك في تعليق الفرائد ، دراسة نحوية صرفية فقد ناقش البحث المسائل التي وافق فيها الدماميني ابن مالك وهي خمس مسائل ، فهو يدافع عنه ويصد عنه رأي من ينتقده ، والآراء التي وافق فيها الدماميني ابن مالك كثيرة ، فأحيانا يذكر اعتراض أحد العلماء ويقوم بالرد عليه وأحيانا يفترض اعتراضا من عنده ثم يقوم بالرد عليه مدافعا عن ابن مالك بالحجج والبراهين والشواهد ، فالدماميني يجل ابن مالك ويقدره ويحفظ له مكانته العلمية الكبيرة بين العلماء ، وقد عرض البحث أولا رأي ابن مالك ثم رأي الدماميني ثم يقوم الباحث بالمناقشة والترجيح وبيان مدى صحة موافقة الدماميني لابن مالك.

الكلمات المفتاحية: وافق - دافع - الدماميني - ابن مالك.

Abstract

This research deals with what Al-Damamini agreed with Ibn Malik in the commentary on Al-Fara'id, a grammatical and morphological study. The research discussed the issues in which Al-Damamini agreed with Ibn Malik, which are five issues he defends him and rejects the opinion of those who criticize him. There are many opinions in which Al-Damamini Ibn Malik agreed Sometimes he mentions the objection of a scholar and responds to it, and sometimes he assumes an objection of his own and then responds to it, defending Ibn Malik with arguments, evidence and proofs Al-Damamini respects and appreciates Ibn Malik and maintains his great scientific standing among scholars. The research first presented Ibn Malik's opinion, then Al-Damamini's opinion. Then the researcher discussed and weighed up the opinions and explained the extent of the validity of Al-Damamini's agreement with Ibn Malik.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-
الصادق الأمين المبعوث رحمة للعالمين، مُبْلَغ الكتاب العربي المبين من لدن عزيز حكيم
وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:
فإن موضوع هذا البحث هو "دراسة ما وافق فيه الدماميني ابن مالك في كتابه تعليق
الفرائد". فقد استفاد الدماميني ممن سبقه من النحاة السابقين ، فهو يكثر من النقل عنهم وفي
مقدمتهم أبو حيان الأندلسي والمرادي وابن هشام النصاري والرضي وابن الحاجب وسيبويه
وغيرهم الكثير ، فهو ينتقد الآراء وينقحها ، فأحيانا يتفق مع أصحابها وأحيانا يختلف معهم
مما أكسب الكتاب قيمة علمية كبيرة ، وتبين لنا أن الدماميني صاحب عقلية علمية فذة ، ولما
كان كذلك أردت في بحثي هذا أن أوضح المسائل التي وافق فيها الدماميني ابن مالك
موضحا أدلته العلمية التي اعتمد عليها .

تدور دراسة هذا البحث في ضوء " ما وافق فيه الدماميني ابن مالك في كتابه تعليق الفرائد " وهي
دراسة تهدف إلى الآتي:

- 1- إثبات أن الدماميني عالم كبير له مكانته العلمية
- 2- عرض الآراء التي وافق فيها (الدماميني) (ابن مالك)، في كتابه (تعليق الفرائد).

- 3- جمع آراء الدماميني من ابن مالك الذي وافقه فيها ودافع عنه فيها في بحث واحد ؛ ليصبح منهلا للباحثين ، ومصدرا سهلا للوصول إلى آرائه.
- 4- الوصول إلى حقيقة آراء الدماميني ، أيشكل فكرا متفردا مستقلا ، أم أنه تابع للآراء الأخرى.
- 5- أن يدرك الباحث جهد الدماميني ، ومدى فضله في خدمة علم النحو.
- وقد اشتملت هذه الدراسة على بعض المسائل التي وافق فيها الدماميني ابن مالك ودافع عنه وهي كالآتي:

المسألة الأولى

إعمال ما قبل (إلا) فيما بعدها

رأي ابن مالك

يقول ابن مالك : "ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقا، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا به، وما ظن من غير الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل خلافا للكسائي في منصوب ومخفوض، وله ولابن الأنباري في مرفوع"¹

رأي الدماميني

يعرض الدماميني اعتراضا على ابن مالك ثم يقوم بالرد عليه حيث يقول : "فإن قلت: لزم المصنف أن يجيز: نحو ما ضرب إلا زيد عمرا ؛ لأن كلا من الاسمين مستثنى ، فلم يخرج عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها عما ذكر. قلت: تقدم أن المسألة خلافية ، فيحتمل أن يكون المصنف قائلا بجوازها ، فقد مر ذلك قريبا . فإن قلت يمنع من ذلك أنه قدم أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئا ، وصحة هذا التركيب مبنية على هذه القاعدة ، إذ التقدير: ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا ، فاستثنى شيئا بأداة واحدة . قلت : قد سبق أن مراد المصنف بذلك لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة شيئا ؛ لما قررناه هناك ، فسقط التمسك بظاهر هذا الكلام"²

¹ شرح التسهيل لابن مالك، (304/2).

² "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدماميني، (100،99/6)

المنافشة والترجيح

يتكون أسلوب الاستثناء من (المستثنى منه ، أداة الاستثناء ، المستثنى) ، ويرى ابن مالك¹ أن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة فلا يعمل ما بعد "إلا" فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا في ثلاث ، أن يكون ما بعدها (مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا له) ، وغير ذلك يقدر له عامل.

وهو كالتالي على الترتيب : (ما قام إلا زيد) ، (ما قام إلا زيد أحد) ، (ما مرت بأحد إلا زيدا خير من عمرو) ، فإن ورد ما يخالف ذلك قدر له عامل بعد إلا ، وقد خالف الكسائي ذلك في الأوجه الثلاثة المنصوب والمجرور والمرفوع ، ووافقه ابن الأنباري في المرفوع . وقد افترض الدماميني اعتراضا على ابن مالك بقوله "فإن قلت : لزم المصنف أن يجيز نحو ما ضرب إلا زيد عمرا ؛ لأن كلا من الاسمين مستثنى ، فلم يخرج عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها عما ذكر"²

ثم يقوم بالرد دفاعا عنه بقوله "قلت : تقدم أن المسألة خلافية ، فيحتمل أن يكون المصنف قائلا بجوازها"³

ثم يفترض اعتراضا آخر وهو أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان كما ذكر ابن مالك فيقول "فإن قلت : يمنع من ذلك أنه قدم أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان ، وصحة هذا التركيب مبنية على هذه القاعدة ؛ إذ التقدير : ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا ، فاستثنى شيئان بأداة واحدة.

ثم يرد دفاعا عنه بقوله "قلت : قد سبق أن مراد المصنف بذلك : لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة شيئان ؛ لما قررناه هناك ، فسقط التمسك بظاهر هذا الكلام"⁴

¹ شرح التسهيل "لابن مالك، (304/2).

² "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدماميني، (99/6)

³ المصدر السابق ص 100

⁴ "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدماميني، (100/6)

وهو أن الدماميني يرى أن ابن مالك قصد بقوله (لا يستثنى) أي لا ينصب على الاستثناء وأن (إلا) لا تنصب إلا اسما واحدا ، وبذلك فلا وجه للاعتراض على مثل ما ضرب إلا زيد عمرا.

المسألة الثانية

دخول حرف الجر على (كم)

رأي ابن مالك

يقول ابن مالك "لزمتم كم التصدير وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه، وفي الخبرية لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى. وتقع في حالتها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها وظرفا ومصدرا"¹

وفي الشرح ذكر ابن مالك أمثلة لكل موقع لها حيث يقول " ووقع كم في حالتها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها كقولك كم درهما لك، و (كم من فئة قليلة غلبت) وكم جزءا قرأت، وكم رجال صحبت، وحاجة كم قضيت وتعليم كم من المشتغلين توليت. ووقعها في حالتها ظرفا ومصدرا كقولك: كم فرسخا سرت، وكم فراسخ سرت، وكم طعنة طعنت وكم طعنت.²

رأي الدماميني

اتفق الدماميني مع ابن مالك فيما ذكر حيث يقول "وتقع كم في حالتها من الاستفهام والخبر مبتدأ قبل الظرف نحو : كم رجلا أو رجل عندك ، والجار والمجرور نحو : كم رجلا أو رجل في الدار ، والنكرة نحو : كم رجلا أو رجل قائم ، والفعل القاصر نحو : كم رجلا أو رجل قام ، والمتعدي نحو : كم رجلا أو رجل لقيته ، في أرجح الوجهين ، ومفعولا أي به بدليل قوله بعد : (وظرفا ومصدرا) ، ويدخل تحت قوله مفعولا نحو : كم رجل لقيت ، وكم

¹ شرح التسهيل " لابن مالك ، (421/2).

² المصدر السابق ص 422

رجل لقيته في أحد الوجهين ، وهو المرجوح، ومصدرا نحو : كم طعنة طعنت؟ وكم طعنات طعنت؟¹

المنافشة والترجيح

اتفق الدماميني مع ابن مالك بل دافع عنه في اعتراض ابن قاسم عليه ، يقول الدماميني: "قال الشارح : وترك المصنف ثلاثة مواضع : أحدها أن تكون مجرورة بحرف جر ، نحو : بكم درهما تصدقت؟. قلت : قد حملنا قوله مضافا إليها على ما يقتضي دخول مثل هذه الصورة ، فلم يتركها . قال : والثاني أن تكون خبر مبتدأ ، نحو كم دراهمك ؟ . قلت : (كم) عند المصنف في مثل ذلك مبتدأ لا خبر ، فلا يلزمه ما ذكر . قال : والثالث أن تكون خبرا لـ (كان) أو إحدى أخواتها ، نحو : كم كان غلمانك؟"²

ويصح دفاع الدماميني إذ ذكر ابن مالك ذلك في الألفية حيث يقول
وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرٍ ... إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفٌ جَرٌّ مُظْهَرًا
فنص هنا على دخول حرف الجر على (كم) .

يقول ابن عقيل "ويجوز جره بـ (من) مضمرة إن وليت كم حرف جر نحو بكم درهم اشتريت هذا أي بكم من درهم فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه"³
وبهذا يتضح صحة دفاع الدماميني من أن قول ابن مالك (مضافا إليها) يقتضي دخول ما انتقضه ابن قاسم .

¹ "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدماميني، (129/7 ، 130)

² المصدر السابق ص 130 ، 131

"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 1392هـ)،

³ الناشر: دار التراث - القاهرة

المسألة الثالثة

حكم فعل التعجب الفاقد شرط من الشروط

رأي ابن مالك

يقول ابن مالك : " ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور ، إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للتعجب منه مضافا إليه بعدما أشد أو أشدد ونحوهما [وإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذه ما للتعجب منه بعدما أشد أو أشدد ونحوهما]"¹

رأي الدماميني

اتفق الدماميني مع ابن مالك بل دافع عنه حيث يقول "وحاصل الكلام أنه إذا وجد في كلمة خمسة أمور مجتمعة : كونه فعلا ، وكون ذلك الفعل مثبتا ، وكونه متصرفا ، وكونه مصوغا للفاعل ، وكونه ذا مصدر مشهور ، وانتفى منها واحد من خمسة أمور : التمام والتجرد والثلاثية وقبول التفاضل وانتفاء كون اسم فاعله أفعل فعلاء ، توصل إلى التعجب بأن يؤخذ مصدر تلك الكلمة ويضاف إلى التعجب منه وينصب ذلك المصدر بعد ما أفعل ، ويجر بالباء بعد أفعل ، نحو : ما أشد استخراج زيد ! ، وأشدد باستخراج عمرو!"²

المنافشة والترجيح

ذكر الدماميني كلام ابن قاسم في اعتراضه على ابن مالك من أن هذا الحكم لا يختص بما فقد منه شرط من الشروط ، بل يجوز فيما استوفى الشروط ، ورد عليه الدماميني دفاعا عن ابن مالك حيث يقول "قال الشارح : ولا يختص هذا الحكم بما فقد منه شرط من الشروط ، بل يجوز فيما استوفى الشروط ، فتقول : ما أكثر ما ضرب زيد عمرا . قلت يشير إلى اعتراض على المصنف ، وهو مندفع بأن المراد ثبوت هذا الحكم على جهة الوجوب"³ وبذلك يتضح دفاع الدماميني عن ابن مالك

¹ "شرح التسهيل" لابن مالك، (44/3).

² "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدماميني، (239/7)

³ المصدر السابق نفسه ص 242

المسألة الرابعة

بناء (أمس) على الكسر

رأي ابن مالك

يرى ابن مالك أن البصريين يبنون كلمة (أمس) على الكسر وذلك إذا ضُمن معنى الألف واللام، ولشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة. حيث يقول "ومنها أمس مبنيًا على الكسر بلا استثناء عند الحجازيين، وباستثناء المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين، ومنهم من يجعل كالرفوع غيره. وليس بناؤه على الفتح لغة خلافا للزجاجي فإن نكر أو كسر أو صغر أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب باتفاق، وربما بني المقارن لهما"¹

رأي الدماميني

افترض الدماميني كعادته اعتراضا على ابن مالك ويعقبه بدفاع عنه حيث يقول " فإن قلت : فات المصنف اشتراط تعريفه ؛ فإن الحجازيين لا يعاملونه هذه المعاملة إلا عند التعريف. قلت : استغنى عنه بقوله بعد : (فإن نكر) ؛ لأن هذا يدل على أن المتكلم فيه قبل ذلك معرف، وتعريفه بأن تريد به ما قرب من يومك مع انتفاء قصد إيهامه"²

المناقشة والترجيح

(أمس) اسم معرفة متصرف إما أن يستعمل ظرفاً أو غير ظرف، فإن استعمل ظرفاً فهو مبني على الكسر عند جميع العرب. وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف³ وقد ذكر كثير من العلماء اشتراط التعريف في كلمة (أمس) ، يقول الزمخشري : "وأمس وهي متضمنة معنى لام التعريف، مبنية على الكسر عند الحجازيين، وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف، فيقولون ذهب أمس بما فيه وما رأيته مذ أمس"⁴

¹ شرح التسهيل " لابن مالك، (223/2).

² "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدماميني، (47/1)

³ "ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" لأبي حيان الأندلسي، (15/8)

⁴ "المفصل" للزمخشري، (216).

فالحجازيون لا يبنونه على الكسر إلا إذا تضمن معنى التعريف ، وظاهر كلام ابن مالك أنه لم ينص على ذلك ، وقد افترض الدماميني اعتراضا كي يدافع عنه حتى لا يتوهم أحد أن ابن مالك لم يذكر ذلك في تعريفه فيوضح أن ابن مالك ذكر كلمة (فإن نكر) إذن من البديهي أنه فيما سبق من كلامه يشترط التعريف لكلمة أمس ، وبذلك يتضح صحة دفاع الدماميني عن ابن مالك.

المسألة الخامسة

دخول (أما) على منصوب الفعل

رأي ابن مالك

يقول ابن مالك " يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنّ مشددة أو مخففة، وتقديمه إن تضمن معنى استفهام أو شرط أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواب أما "1

رأي الدماميني

وافق الدماميني ابن مالك بل دافع عنه حيث يقول "يجب تأخير منصوب الفعل وما يعمل عمله ، ولم يذكر غير الفعل ؛ لأن له خصوصية بذلك ، وإنما اقتصر عليه ؛ لأنه الأصل ، فإذا امتنع فيه ، ففي غيره أولى ، مثاله : أنا عارف أن زيدا قائم . إن كان أي منصوب الفعل أن مشددة وصلتها ، نحو : عرفت أنك قائم"2

ثم يفترض اعتراضا يعقبه بالدفاع فيه عن ابن مالك حيث يقول "فإن قلت : لا بد من أن يقول بشرط أن لا يتقدم (أما) ، فإنك تقول : أما أنك فاضل فعرفت. وقد أهمله. قلت : قد قيد المسألة في باب المبتدأ ، فيؤخذ تقييد هذه من هناك ، وقد حكم فيما سيأتي بأن المنصوب بجواب (أما) يجب تقديمه ، فيؤخذ التقييد أيضا من هناك".

¹ شرح التسهيل " لابن مالك ، (152/2).

² "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" للدماميني ، (21/5 ، 22)

المنافشة والترجيح

ذكر ابن مالك ذلك في باب المبتدأ حيث يقول " ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام، أو مضافا إليها، أو مصححا تقديمه الابتداء بنكرة، أو دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير، أو مسندا دون أمّا إلى أنّ وصلتها ¹

فهنا نص على تقدم (أما) على أنّ وصلتها ، وقد بين ذلك في شرحه حيث يقول " ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى أنّ المفتوحة وصلتها، كقولك: معلوم أنك فاضل، وكقوله تعالى: (وآية لهم أنّا حملنا ذريتهم) وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس أنّ المصدرية بالكائنة بمعنى لعل، أو خوف التعرض لدخول إنّ على أنّ مباشرة، وفي ذلك من الاستتقال ما لا يخفى، فلو ابتدئ بأنّ وصلتها بعد أمّا لم يلزم تقديم الخبر، لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد أمّا، إذ لا يليها إنّ المكسورة، ولا أنّ التي بمعنى لعل، فجائز أن يقال: أمّا معلوم فأنتك فاضل، وأمّا أنّك فاضل فمعلوم ² وبذلك يتضح صحة ما ذهب إليه الدماميني في دفاعه عن ابن مالك.

الخاتمة

توصل البحث من خلال تناوله لنماذج تطبيقية لما وافق فيه الدماميني ابن مالك، إلى النتائج الآتية:

- (1) أن شرح الدماميني المسمى (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) واحد من أهم شروح كتب التسهيل
- (2) أهمية دور الدماميني في خدمة علم النحو ، وإثرائه بفكره ومنهجه ، وبزوغ اتجاهاته التي استمدها من كثير من النحويين .
- (3) الدماميني صاحب رأي يدافع عنه ، يوافق ابن مالك إن رأى صوابه ، ويعارضه إن رأى غير ذلك بل أحيانا يستدرك عليه بعد موافقته له ودفاعه عنه
- (4) يوافقه ويدافع عنه أمام آراء كثير من العلماء ، بل أحيانا يفترض اعتراضا على ابن مالك ليقوم بالدفاع عنه

¹ شرح التسهيل " لابن مالك، (300/1).

² المصدر السابق نفسه (1 / 302)

(5) يوافق الدماميني ابن مالك ويدافع عنه بالحجج والبراهين والأدلة العقلية والنقلية

هذا.... والله أسأل التوفيق والسداد، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أولا المصادر :

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - محمد بن أبي بكر الدماميني
أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه

الجزء الأول منها للدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى
الجزء الثاني منها للدكتور محمد السعيد عبد الله عامر

ثانيا المراجع :

- 1- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1387هـ، 1967م، المكتبة العربية تصدرها وزارة الثقافة.
- 2- أبنية الفعل دلالتها وعلاقتها، إعداد أبي أوس إبراهيم الشمسان، الأستاذ المساعد بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى 1407هـ، 1987م.
- 3- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة (ط5: 1521هـ/2007م).
- 4- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى : 538هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م).
- 5- أسرار العربية، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ - 1999م.
- 6- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن سراج النحوي البغدادي (المتوفى: 316هـ)، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996م.

- 7- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، دار الجيل - بيروت (ط5: 1979م).
- 8- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، المتوفى 745هـ، تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبدالنواب، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ، 1998م.
- 9- بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، الشيخ أحمد عبدالرحمن البنا الساعاتي، 1378هـ، الناشر بيت الأفكار الدولية، ط1.
- 10- بناء الجملة العربية، د/محمد حماسة عبداللهطيف، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2003م.
- 11- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبدالرازق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (المتوفى 1205هـ) المحقق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- 12- الجمل في النحو: أبوبكر عبدالقادر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت: 471هـ) حققه وقدم له: علي حيدر - أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، (1392هـ - 1972م).
- 13- الجمل في النحو: للخليل بن أحمد، تحقيق د/فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.
- 14- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت (ط1: 1992م).
- 15- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الشيخ محمد الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 16- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت (ط1-1417هـ - 1997م).

- 17- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار (ط5، 2011م)،
الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 18- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبوبكر عبدالقاهرة بن عبدالرحمن بن محمد الفارسي
الأصلي، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبوفهر،
الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ - 1992م.
- 19- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (702هـ)،
تحقيق أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية.
- 20- سر صناعة الإعراب، لابن جني المتوفى 392هـ، تحقيق د/حسن هندأوي، دار القلم
بدمشق، ط2، 1993م.
- 21- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله بن الطائي الجياني
الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق: عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون،
الناشر: هجر للطباعة، ط1، 1990م.
- 22- شرح الرضى لكافية ابن الحاجب: دراسة وتحقيق: د/حسن بن محمد بن إبراهيم
الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993م.
- 23- شرح جمل الزجاجي لابن هشام المتوفى 761هـ، تحقيق د/ علي محسن عيسى، كلية
الشريعة، جامعة بغداد.
- 24- شرح شذور الذهب، ابن هشام، محمد محيي الدين عبدالحميد.
- 25- شرح شافية ابن الحاجب: تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي
النحوي 686هـ، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزنة
الأدب، ط4، 1407هـ، 1987م.
- 26- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري،
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى (ط11:
1383هـ - 1963م).

- 27- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت 368هـ)، تحقيق د/رمضان عبدالقواب، و د/محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1990م.
- 28- شرح المفصل للزمخشري (ت 643هـ)، ابن يعيش، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.
- 29- العين: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 179هـ) تحقيق د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء 8.
- 30- كتاب حروف المعاني للزجاجي، المتوفى 340هـ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، دار الأمل، الأردن، ط2، 1986م.
- 31- كتاب سيبويه، د/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988م.
- 32- اللمع في العربية: لابن جني، تحقيق د/ سميح أبو مغلى، دار مجدلاوي للنشر، ط1، 1988م.
- 33- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، بيروت، ط1، 1418هـن 1998م.
- 34- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق على حواشيه محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث.
- 35- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987م.
- 36- المقتضب: للمبرد (ت 285هـ)، تحقيق د/ محمد عبدالخالق عزيمة، ط3، 1994م.
- 37- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط15.
- 38- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911هـ، تحقيق وشرح، الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، والدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، طبعة عام 1413هـ، 1992م.